لقد كانت الجزائر جزءا لا يتجزأ من الوطن الفرنسي وفق منطق الاستعمار، وكان سكانها فرنسيين اسميا، لكنهم في الواقع عبيد للمستعمرين أو عملاء لهم في أحسن الأحوال. وفي نظر الجزائريين فإن الغزو الفرنسي مفروض عليهم، ومصيره الزوال في الوقت المناسب، لأن حكم المسلمين من غير المسلمين أمر غير مقبول ولا يمكن أن يقبله أي مسلم خاصة عندما يتعلق الأمر بدار الجهاد نفسها. إلا أن المؤرخين الاستعماريين تمكنوا من خداع الرأي العام الدولي وجعله يعتقد أن الجزائر لم تكن أبدا أمة، بل كانت أرضا تسكنها مجموعة من القبائل المتباينة والمتحاربة. وقد لقي هذا الادعاء قبولا واسعا، وأرضية هشة، لدرجة أن كثيرا من أبناء البلاد أصبحوا مقتنعين بعدم وجود الأمة الجزائرية، مؤمنين بضرورة الاندماج في فرنسا. وبينما هبت رياح النضال السياسي وبدأت التنظيمات السياسية والاجتماعية تتصارع من أجل إبراز هوية الأمة وقطع قيود الاستعباد لتحقيق الاستقلال، بدأ السياسيون الفرنسيون يتفوقون في سن القوانين وإصدار المراسيم الهادفة إلى إطالة السبات العميق وإطفاء الثورة. ومن حسن حظ الجزائر أن المستعمرين والرأي العام في فرنسا في ذلك الوقت لم يكونوا على علم بذلك، مما دفعهم إلى مكافحته وبذل قصارى جهدهم لضمان بقائه مجرد حبر على ورق. ولذلك كان لا بد من دفنها مع المشروع واستبدالها بفكرة العمل على إقامة دولة جزائرية مستقلة منفصلة عن فرنسا. وكان لهذه الحركات الوطنية تأثير كبير على السياسة في فرنسا، التي أصبحت تشعر بالقلق بشكل متزايد من أن التصرفات الحمقاء لمعارضي مشروع بلوم/فيوليت قد تؤدي إلى انفصال الجزائر النهائي عن فرنسا. لكن وعي الجزائريين بهويتهم وتعريف الطلائع الوطنية بمختلف خلفياتها وتوجهاتها على فكرة السيادة والاستقلال وضرورة قيام الدولة الجزائرية، كل ذلك شكل عقبات كأداء في الطريق لإنقاذ الأمة الفرنسية. وبعد حل الجمعية رسميًا في 14 ماي 1945، كما ذكرنا سابقًا، ظهرت هذه التناقضات، وحدث طلاق بين مناضلي حزب الشعب الذين دعوا إلى محاربة كافة أشكال الهيمنة الأجنبية وضرورة استخدام العنف الثوري لقمع الهيمنة الأجنبية واستعادة السيادة الوطنية المغتصبة، وبقية الأعضاء من العلماء والعباسيين الذين يفضلون الطرق السلمية في إطار المبادئ الديمقراطية والجمهورية. ولدرء شبح الاستقلال، ابتكرت الحكومة الفرنسية أداة جديدة تسمى القانون الجزائري، ووافق عليه مجلس الأمة في 20 سبتمبر 1947. قبل صدور القانون المذكور، كانت هناك مشاريع متعددة شهدتها الأحزاب السياسية وجميع التشكيلات المسموح لها بالعمل في الجزائر وما كان يسمى آنذاك بالوطن الأم. واتباعاً لمشروع الاشتراكيين، وتماشياً مع القانون الجزائري، دعا المشروع الشيوعي إلى منح الجزائر شكلاً من أشكال الاستقلال الذاتي، وعارض بشدة فكرة الانفصال التي أصبحت الشعار المفضل لجميع المجموعات الوطنية. وبعبارة أكثر وضوحا، لم يكن الشيوعيون الفرنسيون قلقين بشأن مصير الجزائر، بل كانوا يهدفون في المقام الأول إلى التوفيق بين ميولهم القومية، التي أملت عليهم ضرورة المساهمة في الحفاظ على كيان وعظمة الإمبراطورية الفرنسية، المحجبة تحت ستار الجمهورية، بعقيدتها الماركسية، مما اضطرهم إلى تقديم المصالح السوفييتية على رأس أولوياتهم، معتبرين موسكو عاصمة المعسكر الاشتراكي. في المقابل، عمل نواب جزائريون يمثلون حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري على وجه الخصوص، على طرح مشروع مضاد يدعو إلى ضرورة إنشاء جمهورية جزائرية موحدة مع الجمهورية الفرنسية على أساس المساواة والاحترام المتبادل. أما من حيث المضمون، فإن القانون الجزائري لم يأت بجديد بل عزز ولخص مضمون المراسيم والقوانين والأوامر الاستعمارية التي عرفتها البلاد منذ السنوات الأولى للغزو مثل قانون 1833، ويهدف بالدرجة الأولى إلى فصل النخبة التي تتمتع بحقوق المواطنة، وفق الإجراءات التي ناقشناها، عن الجماهير الشعبية التي ترغب السلطات الاستعمارية في الحفاظ على انصياعها لخدمة المصالح الخاصة للمستعمرين من جهة، وتعزيز التنمية لمختلف القطاعات الاقتصادية في الوطن الأم. عند الحديث عن المساواة في الجزائر في ذلك الوقت، لا يمكن أن يكون الأمر إلا سطحيا، لأن العدد الفعلي للمواطنين الفرنسيين من أصل محلي ـ أو بشكل أدق، أولئك الذين تم استيعابهم ـ لم يتجاوز عشرين ألف فرد. وهناك دليل آخر يجعل الحديث عن المساواة يبدو مستحيلا، وهو ما يؤكده قانون الجزائر ويتكون المجلس من مئة وعشرين نائبا، يمثل نصفهم المجموعة الانتخابية الأولى التي تضم الأوروبيين والجزائريين المندمجين، بينما يمثل النصف الآخر المجموعة الانتخابية الثانية التي تضم جميع الجزائريين غير المندمجين، الذين يفوق عددهم مجموع السكان بتسعة أعشار. بالإضافة إلى ذلك، ظل تعليم اللغة العربية، رسميًا إلى جانب اللغة الفرنسية، محظورًا، ولم يُسمح بعلمنة الدولة رغم موافقة المجلس الجزائري. ومع ذلك فقد تمت الموافقة على "القانون الجزائري" من قبل الجمعية الوطنية الفرنسية على النحو المذكور أعلاه، وبدأ العمل به ابتداء من أبريل 1948. ورغم عدم اقتناع التشكيلات السياسية الجزائرية بجدوى ذلك القانون وما يمكن أن يحققه من فوائد للسكان بمختلف فئاتهم وطبقاتهم، إلا أنهم خضعوا للعبة لأنهم لم يجدوا مخرجا آخر. وفي أكتوبر 1947، أجريت الانتخابات البلدية، ونظمت بهذه المناسبة حملة سياسية

Summarized by © lakhasly.com

واسعة تحت شعار "ارفضوا القانون الجزائري". الشعار حمله بوعي المتطرفون من المستعمرين للمجموعة الانتخابية الأولى، فيما نشط مناضلو حركة انتصار الحريات الديمقراطية في المجموعة الانتخابية الثانية. وهكذا، ورغم هيمنة حركة انتصار الحريات الديمقراطية على كل البلديات، فقد حصل مرشحو الإدارة الاستعمارية على واحد وأربعين مقعدا من أصل الستين المخصصة في المجلس الجزائري للمجموعة الانتخابية الثانية. أما التيار الوطني فقد حصل رسميا على تسعة مقاعد فقط، فيما حصل الاتحاد الديمقراطي الجزائري للبيان على ثمانية، والاشتراكيون المستقلون على مقعدين. وهذا التزوير لم يلاحظ في المجموعة الانتخابية الأولى، وبرر نايجلن تصرفاته بالقول: "لقد خُيرنا بين انتخابات زورها حزب الشعب الجزائري وانتخابات زورتها الإدارة، فاخترنا الأخيرة. " وهذا يعني ضمناً أن الجزائر، وفقاً لمنطق نايجلن، لن تتجه إلا إلى انتخابات نزيهة، في حين أن الديمقراطية محفوظة للوطن الأم، حيث لا تُسند المسؤوليات الجسيمة إلى إخفاقات مثل نايجلن. وإذا كانت طريقة نايجلن قد مكنت المستعمرين من تزويد المستوطنين بمجلس يعمل كأداة مطيعة، ويسمح لهم بالقيام بما يحلو لهم ويمنح الحكومة العامة حرية الإدارة والتشريع لمدة ست سنوات تقريبًا، فقد مهد الطريق عمدًا لـ دعاة العنف الثوري من صفوف الحركة القومية. ولذلك يمكن القول إن عدم تطبيق القانون الجزائري خدم دعاة الكفاح المسلح في الجزائر أكثر مما خدم المستعمرين المتطرفين. وقد ألحق نايجلين، الذي استقال عام 1951 بعد التأكد من فعالية النهج الجديد الذي أدخله في النظام السياسي، ضررا بمصالح الأمة الفرنسية في الجزائر أكبر من الضرر الذي ألحقه بالحركة الوطنية. وعندما اندلعت ثورة نوفمبر عام 1954، ساعدت أساليب نايجلن في فتح أعين الكثيرين وأقنعت المترددين بأن سياسة الاندماج كانت مجرد وهم، وأن فكرة المساواة كانت حلما بعيد المنال، وأن فرنسا ليست الجزائر ولا يمكن أبدا أن تكون كذلك. لكن الجديد هو أن المؤرخين الاستعماريين يزعمون أن المستعمرين الفرنسيين هم الذين استصلحوا الأرض، وجعلوا تربتها خصبة. إن عمليات الاغتصاب المخططة هذه هي التي مكنت صعاليك أوروبا من الاستيلاء على نحو ثلاثة ملايين هكتار من أخصب الأراضي في العالم، والتي ستحولها السياسة الاستعمارية إلى مساحات عادية موجهة لخدمة الاقتصاد في (الوطن الأم). فإذا أنشئت الكروم على حساب زراعة الحبوب، وإذا اقتصر المستعمرون على استغلال الأراضي التي وجدوها عند الغزو دون النظر نحو الجنوب حيث تكثر المياه الجوفية، فقد أدى ذلك، بسبب زيادة السكان وبالتالي زيادة الاحتياجات ، إلى تحول الجزائر من دولة تصدر الحبوب إلى دولة تمد يدها لتأمين قوت شعبها. اذ أن انتهاكات الاستعمار، والاستيلاء المنهجي على الأراضي، الذي حدث في جميع أنحاء البلاد، فضلا عن المواقف الاستغلالية والانتهازية للمستعمرين، كلها أدت إلى تهميش المزارعين الجزائريين من الإدارة الزراعية. تشير إحصائيات العقد الذي سبق الثورة إلى أن الأراضي الصالحة للزراعة كانت تغطي مساحة أحد عشر مليون هكتار، منها ثمانية ملايين هكتار في أيدي الجزائريين الذين يمثلون تسعة أعشار السكان، وثلاثة ملايين هكتار يسيطر عليها حوالي خمسة وعشرين ألف مستعمر. ولئن كان من الممكن التعمق في الزراعة الجزائرية قبل اندلاع الثورة، حيث يحتاج مثل هذا النقاش إلى عشرات المجلدات، خاصة إذا أردنا تغطية التفاصيل، فإن الأمر نفسه لا ينطبق على التجارة والصناعة الخارجية. ومع ذلك، ومع ويلات الاستعمار، شهدت السنوات الأولى للغزو أن ميزان التجارة الخارجية للجزائر أصبح سلبيا، حيث أصبحت جميع الصادرات والواردات أصبحت عمليات الاستيراد مقتصرة على فرنسا. ووُجهت ضربات متتالية إلى اللغة العربية: فقد مُنع تدريسها بحجة أنها تعمل على التحريض على التمرد ضد السلطات الاستعمارية، وطُرد أنصارها المتعلمون على أساس أنهم يعارضون الحضارة الغربية ويقفون ضد الغزو الثقافي الذي بدأ فعليا. مع وصول المجموعة الأولى من المستعمرين. ولم تتوقف السلطات الاستعمارية عند إغلاق أبواب التعليم الفرنسي في وجه الجزائريين؛ بل ذهبوا إلى أبعد من ذلك لمحاربة اللغة العربية، سواء في المدارس أو في الكتاتيب. وقد نجحوا نجاحا كاملا في هذا المسعى، لدرجة أن الجزائر، التي كانت توفر لجميع أبنائها قبل الاستعمار الظروف اللازمة للحصول على نصيبهم من المعرفة والتعليم، شهدت أن سكانها أصبحوا أميين بنسبة تسعين في المئة تقريبا بحلول عهد الاستعمار. وهكذا، بقدر ما استفاد المجتمع الأوروبي من بناء المدارس ونشر المعرفة، عانى الجزائريون من سياسة التهميش التي نجح الاستعمار في تنفيذها بشكل ملحوظ في بلادنا. وتؤكد روايات الرحلات ودراسات المؤرخين التي تناولت الأوضاع في الجزائر قبل الاحتلال، أن شبكة الطرق الموجودة عام 1954 لم تختلف كثيرا في تأسيسها عن الشبكة التي كانت تمتلكها الولايات الجزائرية عند بدء عمليات الغزو الفرنسي. أما في مجال الطب فقد كان العلاج في الأرياف يتم بالطرق التقليدية، مثل استخدام الأعشاب المختلفة وغيرها من الحبوب النشوية، وغالباً ما يتم اللجوء إلى الرقية والنار والتمائم. ومن الناحية الاجتماعية، لم تكن قيمة الإنسان الجزائري، عند اندلاع الثورة، أفضل من قيمة الحيوان. فذلك لأن سكان الجزائر لا يحكمهم القانون؛ بل كانت حياتهم اليومية تمليها إرادة المستعمر الذي يخطط الدخل

Summarized by © lakhasly.com

والنفقات، ويوزع المهام، ويهيئ الظروف حسب مصالحه ولمصلحته الخاصة. ويقضي الناس أوقاتهم في المقاهي والشوارع والميادين العامة دون هدف لذلك وجه الناشطون القوميون، على الرغم من تنوع خلفياتهم، معظم جهودهم نحو تنبيه المواطنين إلى ضرورة استغلال وقتهم بشكل كامل. وسنرى أن الثورة ستنجح في هذا الصدد، لكن الأشهر الأولى من الاستقلال ستقوض الكثير مما تم إنجازه في هذا المجال. وبعبارة أوضح، أصبح الوضع مناسبا، وأصبحت الظروف مواتية لإشعال نيران الثورة، التي سيكون لها دور فعال في تقويض أركان الاستعمار الفرنسي.

Summarized by © lakhasly.com